# المحاضرة الأولى: النظم السياسية وأهم تصنيفاتها

**المبحث الأول: تعريف النظم السياسية:**

- المطلب الأول: ماهية الحكومة.
- المطلب الثاني: أنواع الحكومات.

**المبحث الثاني: تصنيفات النظم السياسية "الحكومات".**

المطلب الأول: الحكومة من حيث خضوعها للقانون.

- الفرع الأول: الحكومة الاستبدادية.
- الفرع الثاني: الحكومة القانونية.
- الفرع الثالث: حكومة قانونية مطلقة.
- الفرع الرابع: حكومة قانونية مقيدة.

المطلب الثاني: الحكومات من حيث الرئيس الأعلى للدولة.

- الفرع الأول: الحكومة الملكية.
- الفرع الثاني: الحكومة الجمهورية.

المطلب الثالث: الحكومات من حيث مصدر السيادة.

- الفرع الأول: الحكومة الفردية "المونو قراطية"
- الفرع الثاني: حكومة ملكية استبدادية
- الفرع الثالث: حكومة ملكية مطلقة
- الفرع الرابع: حكومة ملكية دستورية
- الفرع الخامس: الحكومة الأرستقراطية– الأقلية– أوليجاريشية

**المبحث الثالث: معايير تصنيف النظم السياسية.**

المطلب الأول: معيار رئاسة الدولة.

- الفرع الأول: النظام الملكي (ملك).
- الفرع الثاني: النظام الجمهوري (رئيس).

المطلب الثاني: معيار أهمية الفرد.

- الفرع الأول: النظام الديمقراطي.
- الفرع الثاني: النظام الأرستقراطي.
- الفرع الثالث: النظام الشمولي أو الدكتاتوري.

المطلب الثالث: معيار الجهة المسئولة أمامها الحكومة:

- الفرع الأول: النظام الرئاسي (مسئولة أمام الناخب).
- الفرع الثاني: النظام البرلماني (مسئولة أمام البرلمان).

- الفرع الثالث: نظام حكومة الجمعية الوطنية (لجنة بالجمعية).

المطلب الرابع: معيار نسبة تمثيل الحكومة للشعب.

- الفرع الأول: نظام الحكم المباشر.
- الفرع الثاني نظام الحكم غير المباشر.
- الفرع الثالث: نظام الحكم شبه المباشر.

## الفصل الأول: النظم السياسية وأهم تصنيفاتها

سوف نتطرق في هذه الفصل إلى بيان ماهية النظم السياسية في المبحث الأول، أما المبحث الثاني فخصصناه لبان مختلف تصنيفات النظم السياسية، ثم انتقلنا في المبحث الثالث إلى معايير تصنيف هذه النظم السياسية.

### المبحث الأول: تعريف النظم السياسية

لقد تباينت واختلفت تعريفات النظام السياسي، ولكن تم تحديد معنيين من النظم السياسية، أحدهما ضيق وهو التعريف التقليدي والآخر واسع وهو التعريف الحديث.

ويعني المعنى التقليدي الضيق للنظم السياسية، أي أنظمة الحكم التي تسود دول معينة.

ويعرفه الفرنسي "جورج بيردو": "أن النظام السياسي هو كيفية ممارسة السلطة في الدولة، والمقصود بالنظام السياسي لدولة ما بالمعنى الضيق والتقليدي نظام الحكم". وهناك ثمة ترادف بين النظام السياسي للدولة ونظام الحكم فيها.

وقد فهم النظام السياسي– قبل الحرب العالمية الثانية– على أنه يتمثل في المؤسسات السياسية أي السلطات الثلاث: "التشريعية، والتنفيذية، والقضائية".

وقد ذهب بعض الفقهاء وعلى رأسهم الفقيه "ليون دوكي": إلى أن النظام السياسي، هو الشكل التي تتحدد فيه التفرقة بين الحاكم والمحكوم. أي يعنى أن مضمون النظم السياسية يشتمل على ممارسة السلطة في الدولة، وكذلك الطريقة التي يتم من خلالها الوصول للسلطة.

أما المعنى الواسع للنظم السياسية، فهو أشمل من التعريف التقليدي الضيق، إذ يُعنى بدراسة أنظمة الحكم في الدول المعاصرة، ليس فقط من خلال القواعد الوضعية المطبقة. وإنما من خلال ما يسود هذه الدول من مبادئ فلسفية وسياسية واجتماعية واقتصادية.

فالنظام السياسي– إذن– هو أعم وأشمل من القانون الدستوري، وينظر إلى نظام الحكم وما يحيط به من ظروف فلسفية وواقعية، ومن ثم، يجب أن لا تقتصر دراسة النظام السياسي على تبيان شكل الحكم، بل يجب أن تكون الدراسة شاملة للفلسفات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، ومدى تأثيرها على القوى الرسمية في الدولة.

وقد ذهب "ديفيد أيستون"، إلى تعريف النظام السياسي: "بأنه مجموعة من التفاعلات والأدوار، التي تتعلق بالتوزيع السلطوي للقيم.

أما "روي مكريدس" فقد عرف النظام السياسي: "أنه هو الأداء الأبرز في تحديد وإبراز المشكلات، وإعداد وتنفيذ القرارات فيما يتصل بالشؤون العامة.

وقد عرف "روبرت دال": النظام السياسي هو نمط مستمر للعلاقات الإنسانية، يتضمن إلى حد كبير القوة والحكم والسلطة.

فيما ذهب "هارولد لا سويل"، إلى تعريف النظام السياسي: "بأنه النفوذ وأصحاب النفوذ على أساس مفهوم القوة المفسرة بالجزاء المتوقع.

ويعرف النظام السياسي أيضا: بأنه مجموعة تفاعلات معقدة من العلاقات الإنسانية، تتضمن عناصر القوة والسلطة والحكم.

ويقول "ماكس فيبر": "إن النظام الحاكم يكون شرعيا عند الحد الذي يشعر مواطنوه أن ذلك النظام صالح ويستحق التأييد والطاعة".

**نخلص من ذلك:** ان القاسم المشترك بين كل هذه التعاريف، هو اعتبار النظام السياسي جزء من نظام كلي، هو النظام الاجتماعي. ولكن الاختلاف يجري في خاصية النظام السياسي.

فنجد "ايستون"، مثلا: يغلب ظاهرة القوة في توزيعها على المؤسسات. بينما نجد "لاسويل"، قد ركز على مفهوم النفوذ، أما "جابرييل الموند" فقد ركز على مفهوم الوظيفة وما يصاحبها من قوة، فيما ركز "مكريدس"، على تحديد المشكلات وإعداد وتنفيذ القرارات، أما "روبرت دول"، فقد ركز على السلطة، وأخيرا نجد "المنوفي"، وقد ركز على التفاعلات والعلاقات الإنسانية.

ومن ثم، يمكن تعريف النظام السياسي بأنه عملية تنظيم واحتواء النشاطات السياسية للأفراد والجماعات المختلفة.

وقد تطور مفهوم النظام السياسي تطورا كبيرا، حيث كان إلى عهد قريب يعد مرادف لأشكال الحكومة التي تمارس بها السلطة، ومن ثم كانت موضوعات النظم السياسية تنحصر أساسا في الجانب الشكلي للسلطة، أي في تحديد شكل الدولة موحدة أو اتحادية، وشكل الحكومة ملكية أو ارستقراطية أو جمهورية أو ديكتاتورية أو ديمقراطية

أما النظم السياسية الحديثة فقد أطلقت فيها السلطة لكي تتدخل في مختلف المجالات الاقتصادية والاجتماعية والفكرية، ومن ثم أصبح شكل الحكومة يعد أحد عناصر النظام السياسي وليس العنصر الوحيد.

**المطلب الأول: ماهية الحكومة**

يستعمل تعبير الحكومة بمدلولات مختلفة، فقد يستخدم للدلالة على نظام الحكم في الدولة، أو أعمال السلطة العامة وممارستها في جماعة سياسية معينة، وهذا هو المعنى الواسع لمصطلح الحكومة.

قد يستخدم تعبير الحكومة للدلالة على مجموع الهيئات والسلطات والإدارات الحاكمة أو المسيرة لأمور الدولة، وتعني بذلك السلطات العامة في الدولة على اختلاف أنواعها من تشريعية وتنفيذية وقضائية.

وتطلق الحكومة أيضا على كل الهيئات التي من خلالها يتم إدارة شئون الدولة، وهي بهذا المعنى تشمل جميع السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية.

ومن ثم فهي الإدارة التي من خلالها يتم تسيير وإدارة شئون الدولة، وهي بذلك تشمل الجهاز الذي يتولى سن وإصدار القوانين والتشريعات.. السلطة التشريعية. والهيئة التي تتولى فض المنازعات ودفع الاعتداءات، من خلال توقيع الجزاء المقرر على مخالفته.. السلطة القضائية. والأداة التي تتولى تنفيذها.. السلطة التنفيذية.

**المطلب الثاني: أنواع الحكومات**

يرجع الغرض الأساسي من عملية تحديد وتصنيف الأنواع الرئيسية لحكومات العالم، وتقسيمها إلى أنواع محددة، خاصة العالم المعاصر وذلك تسهيلا لفهمها؛ ولأن الحكومات هي محور النظام السياسي، بل ومركز الحياة السياسية بصفة عامة.

ففهم الحكومات من حيث طبيعتها، وخصائصها، وسلوكها، ونتائجها بات أمرا ضروريا للتعرف على شكل ونظام الحكم في الدولة.

**المبحث الثاني: تصنيفات النظم السياسية**

أدرك علماء السياسة والمفكرون السياسيون منذ القدم مدى أهمية النظام السياسي، وأهمية فهم أنواع وتقسيمات الحكومات المختلفة؛ وقد لفتت انظارهم أشكال الحكومات وأنواعها، وكذلك الظواهر السياسية المختلفة، وكانت كتابتهم- دائما- عن النظام الأمثل، أي النظام الذي يحقق تطبيقه أكبر قدر ممكن من السعادة والاستقرار للمجتمع في وقت معين.

فكانت أول محاولة لتصنيف الحكومات على يد المؤرخ الاغريقي هيرودوت (485-425) ق. م، والذى يعد من أهم كتبه التاريخ. كما قدم أفلاطون تحليلا لمختلف الحكومات القائمة، خاصة تلك التي عرفها من خلال تجربته الشخصية (فلسفته وتفكيره)، أو من خلال المعطيات التاريخية المختلفة.

حيث وصف مختلف هذه الحكومات، مبينا مميزاتها وعيوبها، ويقسم أفلاطون الحكومات إلى أربعة أشكال رئيسة، وهي:

**التيموقراطية:** وهي نزعة غضبية وشجاعة.

**الألوليجاركية:** وهي حب التملك عند القلة.

**الديموقراطية:** وهي حكم العامة ويراها غير مستقرة.

**الاستبدادية:** وهي حب التملك عند الفرد الواحد.

التيموقراطية: يتصف هذا النوع من الحكومات بما يسمى "مفهوم الشرف". والتي تمارس باحترام مهمات القيادة وحماية المجموعة. النظام التيموقراطي الذي تحدث عنه أفلاطون وجد بشكل فعلي في عملية تنظيم السلطة في اسبرطة، والتي أعجب بها كثيرا. وقد اعتبر أفلاطون هذا الشكل من الحكومات بأنه جيد بسبب ارتكازه على مبادئ يعتبرها عادلة وتحترم تخصص كل مجموعة في ممارسة وظيفة محددة.

وقسم أرسطو الحكومة إلى: حكومات ملكية أرستقراطية، وشعبية أو جمهورية وذلك على أساس عدد الأشخاص الذين يتولون مهام الحكم.

**الحكومة الملكيــة:** وهي التي يحكمها فرد واحد وهو الملك.

**الحكومة الأرستقراطيــة:** وهي التي تسيرها فئة قليلة من خيار أو غلبة القوم.

**الحكومة الشعبية أو الجمهورية:** يدير أمورها جمهورا أو عدد كبير من أفرادها.

وكان أرسطو يقصر هذه المدلولات الثلاثة، على الحكم الطالح الذي يعمل فيه صاحب السلطة على صيانة مصالح المحكومين، واعلاء المصالح العامة على المصالح الخاصة. فقد أشار أرسطو إلى أن كل دولة تمر بالتعاقب بالأدوار الثلاثة السابقة، وهو ما أطلق عليه "الأرسطية": حيث تبدأ الدولة بالنظام الملكي الصالح، ثم ما تلبث أن تفسد فيؤدي ذلك إلى ثورة تقضي على الحكم الفردي، ثم ينتقل الحكم فيها إلى الطبقة الأرستقراطية، ويليها الحكومة الجمهورية الشعبية.

إلا أن هذا التقسيم قد أقيم على اعتبار سياسي لا قانوني، وهو عدد الأشخاص الذين يتولون الحكم. كما أن دورة التسلسل في نظام الحكم لا تصدق تاريخيا في كل الدول، وإن صدق بالنسبة للبعض.

أما عند توماس هوبز فالحكومات تصنف وفقا لموقع السيادة في الجماعة السياسية. حيث أن السيادة لدية اما أن تتركز في يد شخص واحد، أو في جزء من الشعب، أو في جمعية منه. وان السيادة لا يمكن تجزئتها، وينتهي إلي أن هناك شكل واحد للحكومة التي تتركز فيه السيادة في شخص واحد وفقا للمعيار الذي اتخذه أساسا لتقسيم الحكومات (وفقا للسيادة).

أما "جون لوك" فقد اعتمد في نظريته للعقد الاجتماعي على أساس ممارسة الجماعة قوة السلطة، وبالتالي كان تقسيمه للحكومات كالتالي:

**حكومة ديمقراطية:** ممثلة من أغلبية الشعب.

**حكومة أوليجارشية:** ممثلة من قلة مختارة من الأغنياء

**حكومة ملكية:** ممثلة في شخص واحد هو الملك.

أما مونتسكيو فقد قام بتقسيم آخر، فقسمها إلى:

**حكومة ملكية:** حكم فردي في ظل القانون.

**حكومة استبدادية:** وهو حكم الفرد غير المقيد بالقانون.

**حكومة جمهورية:** وتكون السيادة فيها للأمة أو لجزء منها.

أما جون جاك روسو فقد اتخذ من عدد الأشخاص المتولين للدول أساسا لتقسيمه، حيث قسمها إلى: دول ملكية، وأرستقراطية، وديمقراطية.

إذ يرى أن الحكومة الديمقراطية تلاءم الدول الصغيرة، في حين أن الشكل الأرستقراطي هو الأنسب للدول متوسطة الحجم، وأما الشكل الملكي فهو الأنسب للدول كبيرة الحجم، وأن أفضل الحكومات عنده هي التي تعبر عن الإرادة العامة.

وهذه التقسيمات ليست جامعة، فهناك العديد من التقسيمات المختلفة، لعل التقسيم الأمثل، والأكثر قبولا، هو: تقسيم الحكومة من حيث خضوعها للقانون وتقسيم الحكومة من حيث خضوعها للرئيس الأعلى للدولة.

**المطلب الأول: الحكومة من حيث خضوعها للقانون**

**الفرع الأول: الحكومة الاستبدادية**

وهي الحكومة التي لا يخضع فيها الحاكم أو الحكام للقانون فلا يخضع سلطانه لأي قيد، ويكون لإرادته قوة القانون. أو هي القانون الذي يجب أن يلتزم غيره دون أن يتقيد هو به. وعلى هذا النحو يكون الحاكم في الدولة الاستبدادية مطلق التصرف، وغير مقيد بأي قيد. لا من حيث الوسيلة ولا من حيث الغاية، فهو يعمل ما يحلو له ولو كان فيه إساءة إلى الجماعة التي يتولى أمرها.

فالحاكم يستطيع أن يتخذ ما يلزم من الأوامر والإجراءات دون حسيب أو رقيب، ما دام غير ملتزم بالقانون. والمعروف أن التزام الحكام قبل المحكومين بالقانون شرط أساسي لضمان احترام حقوق الأفراد وحرياتهم.

وقد دعي إلى هذا الشكل من الحكومات الفيلسوف "توما الإكوينى". فهذا النظام يطلق يد الملوك، ويتيح لهم العمل بما يوجب به عقولهم دون أدنى التزام بالقانون. وقد كان هذا الشكل هو السائد في فرنسا حتى قيام الثورة الفرنسية.

**الفرع الثاني: الحكومة القانونيــة**

وهي حكومة يخضع الحاكم أو الحكام إلى القوانين الموضوعية، مادامت هذه القوانين معمول بها وقائمة. غير أن خضوع الحكام للقوانين لا يمنع من حق إلغائها أو تعديلها، ولكنها تظل ملزمة وواجبة الاحترام، وينقسم إلى نوعين (قانونية مطلقة، وقانونية مقيدة).

**أولا – حكومة قانونية مطلقة:**

وهي التي تتجمع فيها السلطة في يد شخص واحد هو الحاكم، وفقا لقوانين الدولة التي يقررها ويتولى تنفيذها بواسطة الموظفين، وهذا ما يميز هذا الشكل من الحكم عن الحكومة الاستبدادية التي ينتفي فيها الإلزام بالقوانين.

**ثانيا – حكومة قانونية مقيدة:**

وهي الحكومة التي تتوزع فيها السلطات بين هيئات مختلفة، تتولى كل منها رقابة الأخرى في ممارسة أعمالها، بحيث لا يجوز لأي سلطة أن تتعدى على اختصاصات غيرها وإلا عُد عملها غير دستوري. مما يؤدي إلى إلغاء ذلك التصرف، واعتباره كأن لم يكن لمخالفته لأحكام الدستور المنظم لسلطات الحكم في الدولة.

**المطلب الثاني: الحكومات من حيث الرئيس الأعلى للدولة**

وينقسم هذا النوع إلى قسمين رئيسيين، هما:

**الفرع الأول: الحكومة الملكيــة**

يستمد الرئيس الأعلى للدولة سواء أكان ملكا أو سلطانا حكمه بواسطة الوراثة لمدى الحياة، حتى عُد تولي الحكم بموجبها بمثابة حقا شخصيا ممنوح له بمقتضى نسبه لعائلة معينة

**الفرع الثاني: الحكومة الجمهوريــة**

يستمد رئيس الجمهورية حكمه لمدة محددة دستوريا، ومن خلال انتخاب الشعب له، كما هو الحال في انتخاب الرئيس الأمريكي وفق دستور عام 1787. وقد انتشرت مثل هذه الحكومات بسبب اعتماد معظمها الأساليب الديمقراطية التي تتيح لشعوبها الحق في المشاركة

فقد صنف أرسطو "حكم الطغيان"، بأنه حكم الفرد المستبد، "وحكم الأوليجارشية"، بأنه حكم قلة أنانية ترعى مصالحها، "والحكم الديمقراطي"، هو حكم الجماهير والعامة، وهو في نظر أرسطو حكم غير مستقر يقود مره أخرى إلى ظهور حكم الطغيان.

**المطلب الثالث: الحكومات من حيث مصدر السيادة**

**الفرع الأول: الحكومة الفردية "المونو قراطية"**

وهي ذلك النوع من الحكم الذي تتركز فيه السلطة في يد فرد واحد، مهما كان اللقب المطلق عليه. ويعتقد أنه يستمد السلطة من الله أو من شخصه.

وهو الحكم الذي يطلق عليه الآن مصطلح "المونقراطية" والذي يتكون من كلمتين يونانيتين: (مونوس – monos) وتعني واحد. (كراتس – cratas ) وتعني السلطة.

وبالتالي فالمونقراطية تدل على حكم الفرد المستحوذ على السلطة، خلافا لمصطلح الديمقراطية؛ ولهذا الشكل من الحكم صور متعددة.

**الفرع الثاني: حكومة ملكية استبداديـة**

وهي ذلك النوع من الحكم الذي يتولى السلطة فردا واحدا، يسمى بالملك أو الإمبراطور أو الأمير أو القيصر، ويتولى العرش تبعا لقانون الوارثة.

وهي استبدادية لأن الملك لا يشاركه في الحكم أي أحد، ولا يوجد من يسأله عن ممارسة هذه السلطة، فهو السيد المطلق التصرف، لا يسأل عما يفعله أمام أية هيئة،

وقد تكون الحكومة ديكتاتورية. وتمثل الحكومة الديكتاتورية أبرز مظاهر الحكم الفردي، وتقوم على حكم الفرد أو القلة التي تسيطر على غالبية الجماعة السياسية، وعلى إرادة الشعب وتوجيهه ولا يصبح للشعب أي دور في الحكم فهو حكم استبدادي قائم على إرادة الفرد أو القلة بالإضافة إلى أن كل شيء في المجتمع موجه، فالدولة تباشر كل صغيرة وكبيرة وتفرض سلطتها على الناس وكافة وجوه الحياة.

**الفرع الثالث: حكومة ملكية مطلقة**

وتكون الحكومة ملكية مطلقة في حالة إذا كان الملك الحاكم يخضع للقوانين القائمة، ولكن له سلطة تعديلها وإلغائها، والقول بإطلاق السلطة هنا يعني انه لا ينازعه فيها أحد، ويتولى زمام السلطة بنفسه دون مشاركة من أحد.

وفي هذا لا تختلف كثيرا الملكية المطلقة عن الملكية الاستبدادية، أما وجه الاختلاف يكون في أن الملكية المطلقة فيها الحاكم أي الملك يخضه للقانون القائم ما دام نافذا لم يغيره. وإن كان تغير القانون أمرا مرهون بإرادته وحده ، فهو صاحب السلطان الوحيد.

**الفرع الرابع: حكومة ملكية دستورية**

إن الملكية المطلقة تنقلب إلى ملكية مقيدة إذا ما شارك الشعب الملك في أمور السلطة، وأصبح الشعب صاحب السيادة. وهنا تسمى "الملكية الدستورية" وهذا الحكم مقيد بالدستور، وتعتبر الملكية الدستورية أفضل الأنظمة لكون الهيئات المشاركة في الحكم مع الملك لا تتأثر بالنزاعات والانشقاقات والخلافات الحزبية، وهذا النظام يصون وحدة الدولة من الانقسام.

**الفرع الخامس: الحكومة الأرستقراطية– الأقلية– أوليجاريشية**

وهي الحكومة التي تجمع السلطة فيها بين أيدي فئة من الأفراد ينتمون إلى طبقة واحدة، فان كانت هذه الطبقة من الأغنياء سميت أرستقراطية، وإذا كانت تنتمي إلى حزب واحد تسمى الأقلية.

فيما كان يقسمها الإغريق إلى أرستقراطية، إذا كانت الفئة الحاكمة تمثل أفضل الناس، وأوليجاريشية إذا كانت الفئة غير صالحة.

وهذا النوع من الحكومات غالبا ما يظهر بعد الحكم الفردي وانقسام السلطة، فهي بالتالي تأتى في مرحلة انتقالية بين الحكم الفردي والحكم الديمقراطي، مثل: اسبرطا، روما، وحاليا في أمريكا اللاتينية، على الرغم من تبنيها الحكم الديمقراطي.

## المبحث الثالث: معايير تصنيف النظم السياسية

هناك العديد من التطبيقات للنظم السياسية، وهذا يرجع بالأساس إلى أن النظم تختلف فيما بينها من عدة جوانب وخصائص هامة، حيث نجد عدة معايير مختلفة للتصنيف منها على سبيل المثال، ما يلي:

معيار العدل، معيار طبقة النخبة الحاكمة، معيار الانتماء الإيديولوجي، معيار من يحكم، معيار أسلوب الحكم كيف تحكم، المعيار الدستوري، المعيار الحزبي.

وقد تعددت التصنيفات السياسية لأنواع النظام السياسي، حيث تطورت بمرور الزمن، وتميزت بظهور أنماط جديدة عبر الممارسة السياسية، حيث ارتكزت هذه التصنيفات التقليدية على عدد من المعايير كان أهمها: أن يمتلك السلطة، وعدد النخبة الحاكمة.

وقد وضع المفكرون السياسيون تصنيفات مختلفة لنظم الحكم وفقا لمعايير عديدة. يمكن تقسيمها حسب أهمية المعيار على النحو التالي:

**المطلب الأول: معيار رئاسة الدولة**

**الفرع الأول: النظام الملكي (ملك)**

النظام الملكي هو نظام حكم يستند إلى الحكم الفردي للملك أو الملكة، ويتم توريث السلطة من جيل إلى آخر في إطار الأسرة المالكة يتمتع الملك أو الملكة بصلاحيات شخصية وسيادية تشمل صلاحية اتخاذ القرارات السياسية والتشريعية والتنفيذية.

**الفرع الثاني: النظام الجمهوري (رئيس)**

يعتبر الشكل الجمهوري للحكم هو الشكل الذي ترتبط فيه سلطات السيادة بالشعب ويمارسها الشعب إما بشكل مباشر أو من خلال ممثلين يختارهم الشعب ، الذين يتم تفويض تلك السلطات إليهم بشكل خاص ، وعلى عكس الشكل الديمقراطي للحكم الذي ترتبط فيه سلطات السيادة بكامل مجموعة المواطنين الأحرار ، يحتفظ الأفراد في النظام الجمهوري بامتيازات سيادية على حقوق الملكية الخاصة لشخصهم وعملهم وممتلكاتهم.

يعتبر النظام الجمهوري شكل من أشكال الحكم ، ولقد تأسست الجمهوريات الحديثة على فكرة أن السيادة تقع على عاتق الناس على الرغم من أن الذين تم تضمينهم واستبعادهم من فئة الناس قد اختلفوا عبر التاريخ لأن المواطنين لا يحكمون الدولة بأنفسهم ولكن من خلال الممثلين، ويمكن تمييز الجمهوريات عن الديمقراطية المباشرة على الرغم من أن الديمقراطيات التمثيلية الحديثة هي جمهوريات كبيرة، ويمكن تطبيق مصطلح الجمهورية أيضًا على أي شكل من أشكال الحكم لا يكون فيه رئيس الدولة ملك بالوراثة.

يعتمد الشكل الجمهوري على أساس أن الناس هم الأساس حيث يتم إنشاء الحكومات للمساعدة في تأمين حقوقهم في الحياة والحرية والملكية، وأمثلة على الامتيازات السيادية هي الحق في الدفاع عن الملكية الخاصة وحق التنقل وهو حرية السفر على الطرق العامة والممرات المائية بالإضافة إلى الممارسة الحرة للحقوق والسلطات

**المطلب الثاني: معيار أهمية الفرد**

**الفرع الأول: النظام الديمقراطي**

النظام الديمقراطي يعبر عن النظام الذي تكون فيه السلطة العليا للشعب، حيث يمارس الشعب سلطته عن طريق مواطنين يقومون بتمثيل الشعب، يتم اختيارهم عن طريق نظام انتخابي إذ إنّ الديمقراطية تعني مجموعة من الأفكار التي تدور حول الحرية، كما يوجد للديمقراطية نظامان رئيسيان هما: النظام التمثيلي والنظام المباشر، حيث يختلف النظام المباشر عن النظام التمثيلي بأنّه لا حاجة إلى مواطنين يقومون بتمثيل بقية الشعب في عملية اتخاذ القرارات العامة، وهذا النظام من الديمقراطية يحتاج مجموعه صغيرة من الناس، بينما يعتمد النظام التمثيلي على وجود مواطنين يقومون بتمثيل بقية الشعب والنيابة عنه في عملية اتخاذ القرارات العامة.

**الفرع الثاني: النظام الأرستقراطي**

تشير الطبقة الأرستقراطية إلى الطبقة العليا من الناس في المجتمع، والتي غالبًا ما تتميز بثروتها وسلطتها ونفوذها. وهم يرتبطون عادةً بالطبقات العليا من المجتمع، وقد مُنحوا تاريخيًا امتيازات ومزايا لا تُمنح لعامة السكان. يمكن أن يشير المصطلح أيضًا إلى مجموعة من الأشخاص الذين يعتبرون الأفضل أو الأكثر مهارة في مجال معين.

فالنظام الأرستقراطي هو نظام حكم يستند إلى الولاء لنسب عائلية وثروة مادية وثقافة محددة، ويرى بعض الناس أن هذا النظام يؤدي إلى تمييز واضح بين الطبقات الاجتماعية، ويزيد من الفجوة بين الأغنياء والفقراء.

**الفرع الثالث: النظام الشمولي أو الدكتاتوري**

إن النظام الشمولي هو نظام سياسي يتميز بالتحكم الكامل في حياة المواطنين، حيث يتحكم الحكومة في كل جانب من جوانب الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية. يتميز هذا النظام بالقمع والتضييق على الحريات الفردية والتنوع.

يعتبر النظام الشمولي مثالاً على النظام الأحادي السياسي الذي يتميز بعدم وجود حيز للتعددية السياسية والتنوع الفكري، حيث يسعى الحاكمون لإخضاع المجتمع لإرادتهم الخاصة وتحويله إلى مجتمع متجانس ومتوحش.

يعتمد النظام الشمولي على السلطة المركزية والتي تتمثل في الحكومة والمؤسسات الحكومية والأدوات الأمنية، ويتميز بالتحكم الشديد في الإعلام والتعليم والثقافة والفن، حيث يتم توجيه كل هذه الأدوات لصالح النظام الحاكم.

يتميز النظام الشمولي بالتضييق على الحريات الفردية والتعبيرية، حيث يتم قمع أي رأي يخالف الرأي الحاكم، ويتم استخدام الأدوات الأمنية والقضائية لمنع أي نشاط يعتبر معاديًا للنظام.

يتميز النظام الشمولي بالتركيز على النتائج والأهداف الاجتماعية، ويتم التحكم في الاقتصاد والموارد الطبيعية لتحقيق هذه الأهداف، ويتم توجيه الاقتصاد بما يخدم المصالح الحكومية، ولا يكون هناك مجال لأي نشاط اقتصادي خاص.

ويتميز النظام الشمولي بالتركيز على الأمن الداخلي والخارجي، حيث يتم استخدام أي وسيلة لحماية النظام الحاكم، ويتم توظيف الأمن الداخلي والخارجي لضمان استمرار النظام.

ويمكن القول إن النظام الشمولي هو نظام قمعي واستبدادي يتحكم في حياة المواطنين، ولا يترك أي مجال للحرية الفردية والتنوع الثقافي والفكري، ويعتبر من الأنظمة الأكثر انتشارًا في العالم، حيث يتم استخدامه في العديد من الدول الأوتوقراطية والدول الشمولية.

**المطلب الثالث: معيار الجهة المسئولة أمامها الحكومة**

سنعود بالدراسة بشكل مفصل في المحاضرات القادمة.

**الفرع الأول: النظام الرئاسي (مسئولة أمام الناخب)**

النظام الرئاسي هو نظام حكم يتميز بالتركيز الكبير على الرئيس كمركز للسلطة التنفيذية والسياسية في الحكومة. ويتميز النظام الرئاسي بالتميز عن النظام البرلماني بأن الرئيس يتحمل مسؤولية تنفيذ السياسات الحكومية بشكل شخصي وله صلاحيات تنفيذية كاملة، وهو يتولى السلطة التنفيذية بشكل كامل دون أي تدخل من البرلمان.

ويتميز النظام الرئاسي بأنه يتيح للرئيس القدرة على اتخاذ القرارات بشكل أسرع وأكثر فاعلية، حيث يتمتع الرئيس بصلاحيات تنفيذية واسعة تتيح له اتخاذ القرارات والإجراءات اللازمة لتنفيذ سياسات الحكومة، وهذا يساعد على تحسين الأداء الحكومي وتعزيز الاستقرار السياسي.

ويتميز النظام الرئاسي بأنه يتيح للرئيس القدرة على السيطرة على الحكومة، حيث يتولى الرئيس تعيين الوزراء والمسؤولين الحكوميين ويتحكم في عملهم، وهذا يساعد على تحسين الكفاءة والفاعلية في العمل الحكومي

ومن أهم مزايا النظام الرئاسي عدم الانقسام في السلطة التنفيذية، حيث يتم التحكم في الحكومة بشكل كامل من قبل الرئيس ولا يوجد تدخل من البرلمان، وهذا يساعد على تحسين الأداء الحكومي وتعزيز الاستقرار السياسي.

ومن أهم عيوب النظام الرئاسي عدم الاعتماد على البرلمان الذي يمثل إرادة الشعب، وهذا يؤدي إلى عدم تمثيل جميع الأطراف السياسية، كما أن الرئيس يتحمل مسؤولية الفشل في الحكم ويمكن أن يؤدي ذلك إلى الاضطرار إلى إقالته.

ومن الأمثلة على الدول التي تتبع النظام الرئاسي الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا وروسيا وتركيا والأرجنتين والبرازيل والمكسيك ومصر والعراق وإيران وسوريا.

وفي الختام، يمكن القول بأن النظام الرئاسي هو نظام حكم يتميز بالتركيز الكبير على الرئيس كمركز للسلطة التنفيذية والسياسية في الحكومة، ويتميز بالتميز عن النظام البرلماني بأن الرئيس يتحمل مسؤولية تنفيذ السياسات الحكومية بشكل شخصي وله صلاحيات تنفيذية كاملة، ويتولى السلطة التنفيذية بشكل كامل دون أي تدخل من البرلمان. وكما ذكرنا، فإن النظام الرئاسي يتميز بالعديد من المزايا والعيوب، ويتبع هذا النظام عدد كبير من الدول في العالم.

**الفرع الثاني: النظام البرلماني (مسئولة أمام البرلمان)**

يعد النظام البرلماني من أهم النظم السياسية المعتمدة في العديد من الدول حول العالم، حيث يتميز بمجموعة من الخصائص التي تجعله مناسباً للدول التي تسعى إلى تحقيق الديمقراطية والتمثيل الحقيقي لجميع فئات المجتمع. وفي هذا المقال، سوف نتحدث عن النظام البرلماني وكيف يعمل، والفروق بين أنواع النظم البرلمانية، وكذلك أهميته في العملية السياسية.

النظام البرلماني هو نظام سياسي يعتمد على تشكيل هيئة تشريعية تعرف باسم البرلمان أو البرلمانية، وتتألف من ممثلي الشعب المنتخبين، والتي تمتلك الصلاحية الكاملة في صناعة القوانين والتشريعات.

ويتميز النظام البرلماني بأنه يعتمد على الفصل بين السلطات، حيث يكون للبرلمان صلاحية القرار والتشريع، وللحكومة صلاحية التنفيذ والإدارة.

وبشكل عام، يتم تشكيل البرلمان في الدول الديمقراطية من خلال انتخاب الممثلين من قبل الشعب، وتتمثل مهمتهم الرئيسية في العمل على صناعة السياسات والقوانين التي تحقق المصلحة العامة للمواطنين.

وتتفاوت صلاحيات البرلمان من دولة إلى أخرى، حيث يمكن للبرلمان في بعض الدول فقط إقرار القوانين، فيما يتميز في دول أخرى بأنه يمكنه منح الثقة للحكومة وإقالتها في حالة عدم الثقة في أدائها.

وتتنوع أنواع النظم البرلمانية بناءً على الفروق الدستورية والتاريخية والثقافية، ومن أهم أنواع النظم البرلمانية:

– النظام البرلماني البريطاني: ويعتبر النظام البرلماني البريطاني النموذج الأشهر والأكثر شيوعاً في العالم، حيث تتكون الحكومة في هذا النظام من رئيس الوزراء وعدد قليل من الوزراء المعينين من قبله، وتتطلب حكومة الأغلبية دعم أغلبية البرلمان، وفي حالة تعرض الحكومة للخسارة في التصويتات يجب عليها الاستقالة.

– النظام البرلماني الأمريكي: ويعتمد هذا النظام على فصل السلطات بشكل واضح، حيث يتم تشكيل البرلمان (الكونغرس) من مجلس النواب ومجلس الشيوخ، وتتمثل مهمتهم الرئيسية في صناعة القوانين والتشريعات، ويتم تعيين رئيس الوزراء من قبل الرئيس الأمريكي

– النظام البرلماني الألماني: ويعتمد هذا النظام على تشكيل البرلمان من مجلسي البرلمان، ويتم اختيار المستشار الألماني (رئيس الوزراء) من قبل البرلمان، وتحتاج الحكومة في هذا النظام إلى الحصول على ثقة البرلمان.

ويعتبر النظام البرلماني من الأنظمة السياسية الهامة جداً، حيث يساعد على تعزيز الديمقراطية والحكم الشرعي، وتحقيق التوازن بين السلطات، وتوفير بيئة سياسية مستقرة وآمنة للمواطنين. ويساعد النظام البرلماني على تحقيق التمثيل الحقيقي لجميع فئات المجتمع، ويمنح المواطنين الحق في التعبير عن آرائهم ومطالبهم وتحقيق مصالحهم.

**الفرع الثالث: نظام حكومة الجمعية الوطنية (لجنة بالجمعية)**

يقوم النظام المجلسي أو نظام حكومة الجمعية النيابية على أساس وضع اختصاصات السلطتين التشريعية والتنفيذية في يد جمعية نيابية أي هيئة منتخبة من الشعب. فهذا النوع من الحكومات مبنيّ على فكرةٍ مؤدَّاها أنَّ البرلمان والسلطة التنفيذية ليسا على قدم المساواة سواء من ناحية القانون أو من ناحية الواقع؛ فالبرلمان يجب أن يحتل مكان الصدارة في الدولة ويباشر جميع السلطات، وتكون له الكلمة العليا في إدارة شؤون البلاد لأنه هو الممثِّل للشعب. ولكن البرلمان يستحيل عليه عملاً أن يباشر بنفسه جميع أعمال الوظيفة التنفيذية، ولذلك فإنه يعهد بها إلى هيئة يختارها بنفسه ويحدِّد لها اختصاصاتها. بحيث تكون تابعة له وخاضعة لسلطانه خضوعاً تامّاً، وتعد بمنزلة لجنة يُشكِّلها البرلمان لتقوم بتنفيذ سياسته، وتخضع لأوامره وتوجيهاته.

ويلاحظ أن البلاد التي تتجه نحو الأخذ بنظام حكومة الجمعية هي البلاد التي قاست كثيراً من استبداد السلطة التنفيذية وطغيانها فتعمد إلى كسر شوكتها، وتحوّلها إلى مجرد هيئة تأتمر بأوامر البرلمان وتساعده على تنفيذ سياسته، وتكون مسؤولة أمامه عن تصرفاتها الخاطئة.